مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

بحثٌ تكميليٌ مقدمٌ لنيلِ درجةِ الماجستير في علم الاجتماع

إعداد

الباحثة / قماشة بنت محمد بن راشد السبيعي

د / عبدا للّه بن عازب الأحمري

أستاذ مشارك في علم الاجتماع

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية العلوم الاجتماعية قسم علم اجتماع

مستخلصُ الدراسة

هدفَت هذه الدراسة إلى التعرُّف على مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، حيث قامت الباحثة بتصميم استبانة كأداة للبحث، وقد تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على عدد من المتخصصين في العلوم الاجتماعية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي، باستخدام أسلوب العينة من العمداء والوكلاء في الجامعات والبالغ عددهم (٩٧)، ومن نتائج الدراسة الرئيسية:

هناك دلالة إحصائية تدل على أن استجابات أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط العام الذي بلغ (٢،٤٩درجة من ٣)على محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ تتثمل في: عقد لقاءات بصفة دورية بين ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي

هناك دلالة إحصائية تدل على أن استجابات أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط العام الذي بلغ (٢،٤٦درجة من ٣) على محور (المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) أبرزها: تتثمل في بيروقراطية الإجراءات مع صعوبتها وطول المدة المبذولة في تحقيق الطلب من الجهات التعليمية.

Abstract

This study aimed at identifying the contribution of the private sector in university education investments in the Kingdom of Saudi Arabia to achieve 2030 vision. The researcher designed a questionnaire as a research tool. The face validity of the tool has been verified by presenting it to a number of social sciences specialists. The study used both descriptive analytical and social survey approaches. The sample was (97) .Main results of the study:

There is a statistical significance in regard of the responses of the study respondents with average of (2.49 degrees of 3) on the axis (the areas that the private sector can invest in the field of university education to achieve the vision of 2030 include: holding continuous meetings between representatives from the private sector and university education institutions).

There is a statistical significance in regard of the responses of the study respondents with average of (2.46 degrees of 3) on the axis (obstacles that limit the contribution of the private sector in investing in university education to achieve 2030 vision), the most notably were procedures bureaucracy and the delay in getting the request of investment approved.

أولاً: المقدمة:

يمثلُ التعليمُ الجامعيُّ أحد أهم ركائز إعداد الموارد البشرية بصفته الداعم الرئيس لتقدم الدول وتحضرها من خلال البرامج التعليمية الموجهة والتي تتناسب مع إمكانات واحتياجات المجتمع وتقدمه، وبالتعليم يستطيع أي مجتمع إنساني أن يبني قوة عمل مدربة وماهرة في الكثير من مجالات الأعمال المختلفة، ومن خلال التعليم الجامعي تتمكن كل دولة من سد احتياجاتها من القوى العاملة والأيدي الماهرة التي يتطلبها سوق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية، وهو الأمر الذي أدركته حكومة المملكة العربية السعودية منذ وقت مبكر، وهيأت له السبل اللازمة للنهوض به وضمان جودته وبناءً عليه فقد تحقق للتعليم الجامعي قفزات نوعية وكمية بارزة قادرة على أن تحقق الأهداف التي تتطلع إليها حاجات التنمية في المملكة، وقد جاءت الرؤية المستقبلية الطموحة للمملكة في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ لتؤكد على الدور الهام للجامعات بصفة عامة في دفع عجلة التنمية في المملكة والذي من أهم أهدافه الاستراتيجية تحسين الكفاءة المالية للتعليم ورفع مشاركة القطاع الخاص في تنمية التعليم.

ونظرًا لأن العلاقة بين التعليم الجامعي وتطور المجتمع علاقة طردية؛ وذلك لما له من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد حرصت المملكة العربية السعودية على الارتقاء بالتعليم الجامعي إلى مستويات متقدمة، وذلك من خلال خطط التنمية المختلفة التي وضعتها للنهوض بالمستوى الاقتصادي وتنويع الاقتصاد الوطني. وفي برامجها التنموية لم تغفل المملكة دور القطاع الخاص في هذه الخطط التي تتبنها لتحسين أوضاع التعليم العام أو الجامعي. والتحولات الاقتصادية في المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة تتيح الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة الفعلية في برامج التنمية المختلفة وتعطي جانب التعليم اهتمامًا خاصًّا باعتبار أن القطاع الخاص يملك مقومات الدخول في مجال الاستثمارات في العمليات التعليمية على مستوى التعليم العام والتعليم الجامعي؛ ولذلك يشهد القطاع التعليمي في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة مشاركات متنوعة للقطاع الخاص ورسم سياسات تشجيعية للقطاع الخاص بفعالية في تمويل برامج التعليم الجامعي ومشروعاته.

فالتعليم الجامعي يعد من أهم ميادين الحياة التي تستأثر الجودة فيها باهتمام قطاعات المجتمع كافة؛ حيث يجسد الآمال والطموحات التي يتطلع إليها المواطنون في أي مجتمع، وذلك بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم الجامعي والنمو المجتمعي بصفة عامة والنمو الاقتصادي بصفة خاصة؛ ولذلك تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا الملحة التي تواجه النظام التعليمي، سواء كانت هذه العوامل ذات صلة بالنظام التعليمي نفسه مثل إعداد الطلاب والتوسع في افتتاح الجامعات أو الخطط الرامية إلى توسيع وتجديد في الخدمات التعليمية. (صانع، ٢٠٠٣) ويُعد الإنفاق على التعليم استثمار في الأفراد، ويحكُم هذا الإنفاق الظروف الاقتصادية للدول؛ لأن التعليم يحدد مستقبل الأجيال، ويحدد موقع الدولة على الرابطة الدولية؛ لذا يجب أن يأخذ التعليم موقع الصدارة في أولويات الدول، فإن الخسارة لا تكون على جيل واحد، وإنما تصيب أجيالًا متعاقبة؛ وذلك بسبب الآثار التراكمية للعملية التعليمية، والاحتياجات الاستثمارية في القطاعات الأخرى المختلفة، يمكن أن تنتظر، أما التعليم الذي يمثل استثمارًا في رأس المال البشري فلا ينتظر أبدًا.

ومن التوجهات المستقبلية التي تسعى لها رؤية ٢٠٣٠ تعزيز مخرجات التعليم الجامعي بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل عبر تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل والارتقاء بكفاءة نظام التعليم العالي ووضع الاستراتيجيات اللازمة لصياغة مستقبل التعليم العالي باعتباره قطاعًا تنمويًّا هاماً، وتوثيق العلاقة مع القطاع الأهلي والشراكة مع رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في هذا الصدد.

وانطلاقًا من العلاقة بين التعليم الجامعي وتطور المجتمع ؛ فقد أكد (صانع،٢٠٠٣) إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل على وجه التحديد من القوى العاملة، وقد أوصى بضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعملية ومهنية تتناسب مع احتياجات السوق. ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي وتركز على

مدى موائمة مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل وتطلعات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أن دعوة المؤتمر التاسع للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي الدول العربية إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، ودعوتها إلى العناية بالتعليم العالي التقني والمهني لإعداد أطر متخصصة ومؤهلة، تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة (وثيقة التعليم العالي في الوطن العربي،٢٠٠٣).

ونظراً لكون التعليم في أي مجتمع إنساني يُمثل أحد ركائز التقدم والتحضر والمنافسة في ميادين المعارف المختلفة والتي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي الحديث، وتُعد المملكة أحد المجتمعات التي تمتلك الكثير من الموارد المتاحة، والتي يأتي في مقدمة الشباب والذي يعدُّ من بين ركائز وعناصر التنمية المختلفة، والبيئة المناسبة للاستثمار في تعليم وتدريب هؤلاء الشباب، وفي ظل التحولات التي يعيشها المجتمع السعودي في السنوات القليلة الماضية استطاعت الحكومة ممثلة في المجلس الاقتصادي الأعلى أن تخرج بعدة دراسات وافية حول البيئة الاقتصادية والاستثمارية في المملكة برؤية المملكة ٢٠٣٠ والتي تؤكد الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويتجلى ذلك في قبول أكثر لفلسفة ومفاهيم الخصخصة ودورها الفعال في دفع عجلة الاقتصاد، فالمملكة تشهد الآن نقلة نوعية في مساهمة القطاع الخاص في كافة القطاعات ومن ضمنها قطاع التعليم. وفي ظل هذه التحولات أصبحت الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ضرورة ملحة، يتضح من خلالها مدى نجاح النظام التعليمي في تحقيق أهدافه؛ حيث يعد نظام التعليم في المملكة العربية السعودية أحد البنى الأساسية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، والتعليم فيها حق توجبه الشريعة وواجب تتعهد به الدولة بقدر وسعها وإمكاناتها.

ومن أبرز المنطلقات التي تستند إليها رؤية ٢٠٣٠ تأكيدها على قضية الاستثمار في التعليم الجامعي؛ لما له من أهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتأكيدها على حاجة

الجامعة إلى مصادر تمويل بديلة وذلك من خلال السماح للقطاع الخاص بالمشاركة الفعلية مع القطاع العام لتمكينها من القيام بمهامها بشكل جيد؛ وذلك لما يتمتع به القطاع الخاص من سرعة في الإنجاز وتحقيق المشاريع الاقتصادية مقارنةً بالقطاع العام.

وقد جاءت هذه الدراسة لتحدد مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدفُ الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

تقصي المجالات التعليمية الجامعية التي يستطيع القطاع الخاص في المملكة الاستثمار فيه لتحقيق رؤية ١٢٠٣٠.

الكشف عن المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

استشراف الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تقومُ الدراسة الحاليُّة على التساؤل الرئيس التالي: ما مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟ ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

ما المجالات التعليمية الجامعية التي يستطيع القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

ما المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م؟

ما الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

خامساً: أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

نظراً لقلة الدراسات والأبحاث العلمية – على حد علم الباحثة – التي تناولت قضية مشاركة القطاع الخاص باستثماراته في التعليم الجامعي فإن الدراسة الحالية تسعى إلى إلقاء الضوء على دور القطاع الخاص من خلال عملية الاستثمار في التعليم الجامعي وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ في المملكة العربية السعودية، ومن ثمّ إثراء المكتبة العربية بدراسة حول موضوع إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ وتقديم الحلول والمقترحات الممكنة، وحتى تكون الدراسة الحالية نواة لدراسات أخرى مستقبلية سواء على مستوى التعليم الجامعي أو العام والفني.

الأهمية التطبيقية:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاستفادة من النتائج والتوصيات المتوقع التوصل للخبراء في الجامعات وهيئة الاستثمار وبعض مؤسسات القطاع الخاص في تعزيز وتفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، ومن ثمّ المساهمة الحقيقية للقطاع الخاص في تطوير وتحسين التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، كما تسعى الدراسة إلى الاستفادة من نتائجها وتوصياتها في تفعيل دور استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ليتلاءم مع ما نصت عليه أهداف رؤية ٢٠٣٠ في مجال التعليم، بالإضافة إلى توجه المهتمين ومسؤولي في مؤسسات القطاع الخاص والجامعات نحو تطوير برامج الخدمات الجامعية لاستيفاء رؤية ٢٠٣٠ من خلال نتائجها وتوصياتها المتوقعة.

سادساً: حدود الدراسة:

الحدودُ المكانية: اقتصرت الدراسة على جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمدينة الرياض، وبعض المؤسسات وشركات القطاع الخاص العاملة في مجال التعليم الجامعي بمدينة الرياض.

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة الحالية على عمداء ووكلاء جامعات الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والأميرة نورة بنت عبدالرحمن بالرياض.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي(١٤٣٨-١٤٣٩هـ).

سابعا: مصطلحات الدراسة:

القطاع الخاص Private Sector: "القطاع الخاص يتكون من أفراد من المواطنين وقد يشمل في بعض الحالات مستثمرون من دول أخرى، وتتغلب فيه قواعد الربح على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام" (الشويكي، ٢٠٠٦)، ويعرف إجرائيًّا بأنه مجموعة الشركات والمؤسسات الخاصة التي لها استثمار في مجال التعليم الجامعي من البنوك أو المستثمرين في مدينة الرياض.

الاستثمار في التعليم Education Investment:"إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية" (غانم، ٢٠٠٠). وإجرائيًّا هو الاستثمار في الأفراد والبنية التحتية والبحث العلمي والأكاديمي والتطوير المنهجي والتكنولوجي وإنتاج المعرفة التقنية كالابتكارات من أجل تحقيق منافع مادية محددة خلال فترة زمنية معينة لأن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم جزء هام وأساسي في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع.

التعليم الجامعي university Education:كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه للبحث التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (بوعشة، ٢٠٠٠). وإجرائيًّا هي مؤسسة علمية واجتماعية تشمل كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي

والذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي بالمملكة سواء كانت حكومية أو أهلية وأمثلة تلك المؤسسات جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية كجامعة حكومية والجامعة العربية المفتوحة كجامعة أهلية وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية.

ثامناً: الإطارُ النظري:

١. القطاع الخاص:

يُعرّف الكواز (٢٠٠٩، ص ٣٧) القطاع الخاص بأنه "ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، ويُدار وفقًا لاعتبارات الربحية المالية"، كما عرفه القحطاني (١٤٢٩) بأنه منظمة أو مجموعة منظمات اقتصادية (مؤسسات، شركات) ذات علاقة بالجوانب التجارية أو الصناعية، أو الخدمية يقوم عليها فرد أو مجموعة أفراد بغرض تحقيق أهداف استثمارية محددة، ويُعد أحد المصادر الرئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني.

وقد ظهرت العديد من مجالات التعاون والمشاركة بين التعليم والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، ومن بين هذه المجالات التعليم العام، حيث أشار العواد (١٤٢٣) إلى عدداً من هذه المجالات من بينها مجالات الدعم الفني والعلمي مثل الدراسات والبحوث والتدريب والإعلام التربوي، ومجالات تأمين الاحتياجات المادية ومنها المباني المدرسية والصيانة وتأمين الأجهزة وطباعة الكتب والنشرات التعليمية، ومجالات تقديم الخدمات التربوية المتكاملة مثل إنشاء المدارس الأهلية. ومن ثمّ فإن القطاع الخاص يُعد بلا شك إحدى المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصادياً ويؤدي دورًا في دعم العديد من مجالات التعليم سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية فإن هناك نماذجُ عديدة لمساهمة بعض منظمات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية من بينها مبادرات شركة الاتصالات السعودية STC وهي المشغل الأول لخدمات الاتصالات في المملكة العربية السعودية، وقد تأسست في عام ٢٠٠٢م، ومن بين برامجها التعليمية التي نفذتها الشركة دعم كرسي البحث في جامعة الملك سعود كأول كرسي متخصص في مجالي الاتصالات وتقنية المعلومات تحت مسمى "كرسي شركة الاتصالات السعودية"، أيضاً دعم واحة الأمير

سلمان للعلوم، حيث ساهمت الشركة في بناء واحة الأمير سلمان للعلوم، والتي تعدُّ من أهم المعالم العلمية التي يعول عليها في بناء ثقافة علمية لأبناء الوطن، وقد ساهمت الشركة بمبلغ (٥٠) مليون ريال، وإلى جانب مبادرات شركة الاتصالات السعودية كانت هناك مبادرات مبادرات البنك السعودي البريطاني(ساب) وهو من البنوك الرائدة في تقديم الخدمات المصرفية، ومن أهم البرامج التعليمية التي نفذها البنك برنامج ساب للابتعاث الدراسي، حيث يوفر البرنامج لخريجي وخريجات الجامعات من السعوديين الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعات مرموقة في المملكة، أيضاً برنامج ديل كارنيجي حيث يقدم البنك الدعم لطلاب كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود للانضمام لدورات برنامج ديل كارنيجي للتدريب (الزهراني،٢٠١٥).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قِبَل مؤسسات القطاع الخاص لدعم ومساندة الدولة في برامج التعليم، إلا أن هذه الجهود قد تواجهها مجموعة من معوقات التي قد تحدّ من إسهامه في تمويل التعليم، وقد ذكر العتيبي (١٤٢٥) مجموعة من هذه المعوقات من بينها حداثة تجربة التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم، وضعف الاتصال بين مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات التعليم وغياب آلية الاتصال الفعال بينهما؛ مما نتج عنه قلة اللقاءات والندوات والاجتماعات بين الجانبين، وكذلك ضعف استثمارات القطاع الخاص في مجالات التعليم المختلفة الموجهة لقطاع التعليم مع ندرة المشاريع التعليمية المشتركة بين الجانبين، بالإضافة إلى اعتماد المؤسسات التعليمية على الإنفاق الحكومي الكامل، وغياب التشجيع الحكومي لإقامة التعاون والتنسيق بين قطاعي التعليم والأعمال، إلى جانب عدم إحساس الجانبين بوجود حاجة حقيقية لإقامة التعاون بينهما، وعدم وجود هيكلة إدارية مناسبة لتفعيل التعاون بين القطاع الخاص وقطاع التعليم، وأخيراً تجاهل الأدوار التي يمكن أن تؤديها المؤسسات التعليمية في تطوير مخرجات مؤسسات الأعمال والإنتاج الخاصة.

٢. التعليمُ الجامعيُّ:

بداية يقصد بالتعليم الجامعيُّ التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية، وبناء شخصيته، وتنمية قدراته، ومساعدته على إبراز واستخدام

كل ما لديه من إمكانات في الترشيد والتطوير والابتكار (النشار،١٩٧٦)، كما أشار "المخلافي" إلى أنه ذلك التعليم الذي يتم داخل الجامعات من أجل الحصول على درجة التأهيل الجامعية – البكالوريوس أو ما يعادلها– ومدتها (٤–٦) سنوات ويلتحق بهذا النوع من التعليم الحاصلون على شهادة المرحلة الثانوية العامة، أو الدبلوم التقني المتوسط بتفوق، وهو تعليم يهدف إلى توافر العمالة المتخصصة سواء منها في العلوم الإنسانية أو العلوم التطبيقية. (المخلافي،١٩٩٩).

ومن ثمّ فإن للتعليم الجامعي كغيره من أنواع التعليم الأخرى مجموعة من الوظائف الرئيسة والتي تميزه عن غيره من أنواع التعليم الأخرى بداية من التدريس، وذلك في مختلف المستويات والدرجات العلمية، يليها البحث العلمي شرط العناية بالبحوث الأساسية والتطبيقية بشكل متوازن، بالإضافة إلى التربية والتي تقوم على تنمية القدرات العقلية والسمات الخلقية، بالإضافة إلى الوظائف المرتبطة في التنمية الثقافية للمجتمع (ابيض،١٩٩٠).

وبالإضافة إلى الوظائف السابقة فإن هناك مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الجامعي والتي يضعها أمام أعينهم القائمين على التعليم الجامعي بشتى أشكاله ومستوياته وأنواعه، وقد أشار علي (٢٠١٢) إلى عدد من هذه الأهداف منها تنمية الكوادر القيادية في شتى المجالات، إعداد المتخصصين ذوي المستويات الرفيعة في المهن المختلفة، بالإضافة إلى زيادة مجال البحث العلمي والقيام بأنواعه المختلفة وفي شتى القطاعات، والسعي لتحقيق التطبع الاجتماعي والثقافي للفرد بما يؤدي إلى تكامل شخصيته ونمو وعيه.

وتتخذ العلاقة بين مؤسسات القطاع الخاص والجامعات عدد من الأشكال في إطار سعي الدولة إلى تحقيق أقصى استفادة من إمكانات وقدرات القطاع الخاص المادية والبشرية، ومن بين أشكال هذا العلاقات الاستشارات وتأخذ هذه العلاقة طابعين الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة، وغير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية، أيضاً من أشكال تلك العلاقات التطبيق العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية، والشراكة البحثية ومراكز الأبحاث، ويتم من خلال هذا الشكل ومن العلاقات بين الجامعة

ومنظمات الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين؛ بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال (الغرفة التجارية والصناعية السعودية، ٢٠٠٨).

وفي إطار هذه الأشكال الخاصة بالعلاقة بين القطاع الخاص والجامعات فإن هناك أدواراً هامة يقوم بها القطاع الخاص لا تقوم بها الجامعات منها الجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير، ضعف رغبة المؤسسات الخاصة في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية، أيضاً من بين هذه الأدوار الاهتمام بالدراسات والبحوث القصيرة المدى التي تنجز أما حلاً آنيًّا لمشاكل تقنية تعانيها مؤسساته أو تعديلاً بسيطًا للتقنية المستخدمة، ولا يهتم بإجراء البحوث الطويلة المدى التي ينتج عنها براءات اختراع، أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الإنتاجية (كنساوي،٢٠٠١).

وقد تبلور دور القطاع الخاص في التعليم الجامعي تحت مظلة برامج الخصخصة وهو ما يطلق عليه خصخصة التعليم الجامعي، حيث انتقال قطاع التعليم أو أحد أجزائه من حيث الإشراف عليه وتمويله من القطاع العام ممثلاً في الدولة إلى القطاع الخاص ممثلاً بالأفراد والمؤسسات والهيئات (علي، ١٩٩٨)، وتتخذ خصصخة التعليم الجامعي ثلاث أنماط القصوى وفيه يتولى القطاع الخاص إدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي من كليات وجامعات خاصة دون أي إعانة أو تدخل من الدولة، والنمط المعتدل وفيه تتولى الدولة مسؤوليات تمويل مؤسسات التعليم العالي بشكل شبه كامل، وأخيراً النمط المرغوب وفيه تتولى الدولة مسؤولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات التعليم العالي، مع الترحيب بالمصادر الخاصة أو الأهلية في إطار تحمل جزء ولو بسيط من هذا التمويل دون إجبار أو إكراه.

٣. رؤية المملكة العربية السعودية Vision2030:

انطلقت هذه الرؤية بناءً على أمر من الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ورعاه والتي تم الإعلان عنها بتاريخ ١٤٣٨/٧/١٨ه الموافق ٢٥ /٤/ ٢٠١٦ م، والهدف الرئيس أن

تكون المملكة العربية السعودية نموذجًا رائدًا وناجحًا في العالم على كافة الأصعدة؛ وذلك لما تتمتع به بلادنا من مقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية. وتعتمد رؤية ٢٠٣٠ على ثلاثة محاور رئيسية، الأول مجتمع حيوي، ويقوم على تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار، وتطوير المناهج وأساليب التعليم والتقويم، وتعزيز القيم والمهارات للطلبة، والثاني اقتصاد مزدهر يقوم على تعزيز قدرة نظام التعليم والتدريب لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، وتنويع مصادر تمويل مبتكرة وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم والتدريب، ورفع مشاركة القطاع الأهلي والخاص في التعليم والتدريب، والثالث وطن طموح يقوم على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة للجميع، وتحسين استقطاب الكوادر وإعدادهم وتأهيلهم وتطويرهم. وقد ركزت رؤية ٢٠٣٠ على محاور عدة أيضًا أهمها محور بعنوان " تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد " حيث جاء فيه: "سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة، وإتاحة الفرصة لإعادة تأهيلهم" (رؤية ٢٠٣٠، ص ٤٠).

وتسعى رؤية (٢٠٣٠) إلى تطوير التعليم العالي، وسد الفجوة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، وتستهدف أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل (٢٠٠) جامعة دولية وأن يحقق طلاب المملكة نتائج متقدمة بمتوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية للتحصيل التعليمي للطلاب.وستقتصر البحث على مناقشة النقاط والمحاور المتعلقة بدور القطاع الخاص في تنمية التعليم.

تاسعاً: الدراساتُ السابقة:

على المستوى المحلي والعربي كانت هناك عديد من الدراسات التي تناول الحديث عن موضوع الدراسة من بينها دراسة صانع (٢٠٠٣) فقد أشارت إلى أن هناك حالة من الخلل وعدم التوازن وعدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل على وجه التحديد من القوى العاملة، وأوصى بضرورة وضع السياسات التي تلزم القطاع

التعليمي بتكوين مخرجات ذات مواصفات سلوكية وعملية ومهنية تتناسب مع احتياجات السوق، أما دراسة الثنيان (١٤٢٩) فقد أشارت نتائجها إلى أن من وسائل تمويل البحث العلمي بشكل عام في الجامعات تشجيع البنوك المحلية على المساهمة في تمويل البحث العلمي، وتكريم ودعم الشركات التي تهتم بإقامة المراكز البحثية، بالإضافة إلى أن الشراكة الفعلية التي تستند إلى مبدأ تبادل الفائدة ركيزة أساسية في العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، والتركيز على توجه نحو تجمع عدد من الشركات معاً لدعم أبحاث علمية في الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز أبحاث علمية تُعد أساليب مقترحة للشراكة بين القطاع الخاص والجامعة. في حين أظهرت دراسة العتيبي (٢٠١٠) أهمية توفير كوادر ذات قدرات مهارية مناسبة؛ لأن توفير القدرات التخصصية وحدها لا يفيد؛ بل يجب تخريج الطالب المؤهل لشغل الوظيفة المسندة له. كما أكدت نتائج دراسة الحريري (٢٠١٠) على حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير إداء منظمات الأعمال، وحاجاتها أيضاً إلى تتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها. أما دراسة القحطاني (١٤٣٥) في سعت للوقوف على دور القطاع الخاص في تسويق البحوث الجامعية، وقد أظهرت نتائج الدراسة قصور السياسات المنظمة للشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات السوق، كما أن الجدوى الأكثر أهمية من تسويق بحوث الجامعات السعودية، هي الجدوى الاجتماعية المتمثلة بزيادة الوعي الاجتماعي حول أهمية البحث العلمي.

أما على مستوى الدراسات والبحوث الأجنبية فإن هناك عديد من الدراسات التي سعت لتناول الموضوع من زاوية الانفاق على التعليم وتمويله كأحد المنافذ التي قد تساعد على مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي، ومنها دراسة Jung – Cheo Shin & S. Milton (2004) والتي توصلت نتائجها إلى مجموعة من السبل المقترحة المتعلقة بالموازنة وترشيد الموارد المالية في مؤسسات التعليم العالي ومنها إجراء دورات تدريبية للعاملين في الميزانيات، وذلك لأن أغلب العاملين في التعليم الجامعي والعالي تكون خلفياتهم محدودة في الإدارة المالية، بالإضافة إلى مراقبة الميزانية بشكل منتظم ومقنن

طوال العام عن طريق مقارنة الدخل الفعلي والإنفاق بالنسبة إلى مختلف بنود الميزانية والتدخل الإداري عند حدوث فرق يمثل خلل بين الدخل الفعلي والإنفاق، وكذلك نقل المسئوليات والمساءلة المالية إلى الوحدات الفرعية وذلك تحت إشراف الإدارة المالية المركزية، والعمل على تطوير الإدارة الجامعية، للتخلص من الأساليب الإدارية العقيمة أو توظيف التكنولوجيا الإدارية في التطوير، كما أشارت نتائج دراسة Johnson (2003) إلى عديد من اوجه المساهمة في تطوير تمويل التعليم ومنها زيادة نسبة مؤسسات التعليم الخاصة لتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية، وترشيد إنفاق في الإسكان والعلاج والخدمات دون التأثير على جودة العملية التعليمية، وأخيراً انشاء صنايق خاصة لتلقي التبرعات والمساعدات من الأفراد والجهات الراغبة في دعم التعليم العالي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

لقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على العديد من المراجع العلمية العربية والأجنبية التي تخدم وتثري الدراسة الحالية، كما استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري للدراسة وإعداده وإثراؤه.

أوجه التميز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناول الدراسة الحالية موضوعًا حيويًّا مهمًّا في مجال تطوير التعليم الجامعي، وهو التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات على المستوى المحلي التي حاولت تناول دور القطاع الخاص في استثمار إمكاناته في تطوير التعليم الجامعي لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

كما تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانفرادها في مجتمع وعينة الدراسة؛ حيث تمثلت العينة في عدة جامعات الرياض (جامعة الملك سعود – جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية – جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن)؛ حيث شملت العينة كل

المجتمع الأصلي، كما أن الدراسة الحالية تسعى إلى الوصول إلى توصيات ومقترحات من شأنها الحد من أو القضاء على المعوقات التي تواجه مساهمة القطاع الخاص في تطوير الجامعات.

عاشراً: الإطار المنهجي والإجرائي للدراسة

١. نوع الدراسة: دراسة وصفية؛ لأنها تهتم بدراسة الظاهرة، وتحديد خصائصها، ووصف طبيعتها، ونوعية العلاقة بين أسبابها ومتغيراتها، وتستخدم الدراسات الوصفية المنهجين الكمي والكيفي في جمع البيانات وتحليلها.

٢. منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: في هذه الدراسة تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي المبني على أسلوبين، يتمثل الأول في الأسلوب النظري لتقديم خلفية عن القطاع الخاص وخصخصة التعليم الجامعي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، من خلال الاطلاع على مختلف الدراسات والأبحاث والكتب والمجالات المتعلقة بموضوع البحث، ويشمل الثاني أداة الاستبانة في جمع البيانات، واستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليلها والخروج بالنتائج و الاقتراحات.

منهج المسح الاجتماعي: و في هذه الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، حيث يهتم بوصفها بشكل دقيق، ويجمع البيانات والمعلومات عنها، ويقوم بتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كمًّا وكيفًا؛ بحيث يستطيع الوصول إلى فهم واقع الظاهرة.

٣. مجتمع الدراسة: تكوَّن مجتمع الدراسة من (٧١٩) مبحوثًا منهم (٣٩٣) عميداً ووكيلاً بجامعة الملك سعود، و(١٥٥) عميدة ووكيلة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، و(١٧١) وكيلاً وعميداً بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفقاً لاحصاءات وزارة التعليم قطاع التعليم الجامعي للعام ١٤٣٨/١٤٣٩هـ.

٤. عينة الدراسة: تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية من العمداء والوكلاء في الجامعات (جامعة الملك سعود، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، جامعة الإمام محمد

بن سعود الإسلامية) بمدينة الرياض، وقد بلغت حجم عينة الدراسة من العمداء والوكلاء في الجامعات من (٩٧).

ومن أهم خصائص أفراد عينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس من العمداء والوكلاء في الجامعات ما يلي:

أ. الجنس:

جدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	٥٦	٥٧،٧
أنثى	٤١	٤٢،٣
المجموع	٩٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس، حيث يتبين أن (٥٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٥٧،٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ذكور، في حين وجد أن (٤١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤٢،٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة إناث.

ب. الكلية

جدول (٢) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الكلية

الكلية	التكرار	النسبة
صحية	٣٠	٣٠،٩
إدارية	٢٢	٢٢،٧
علمية	٢٦	٢٦،٨
إنسانية	١٩	١٩،٦
المجموع	٩٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الكلية، حيث يتبين أن (٣٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٠،٩٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى كلية صحية، في حين وجد أن (٢٦) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٦،٨٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى كلية علمية، في حين وجد أن (٢٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٢،٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى كلية ادارية، في حين وجد أن (١٩) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٩،٦٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى كلية إنسانية.

ج. الدرجة العلمية

جدول (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ	٩	٩،٣
أستاذ مشارك	٣٩	٤٠،٢
أستاذ مساعد	٣٤	٣٥،١
غير ذلك	١٥	١٥،٥
المجموع	٩٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدرجة العلمية؛ حيث يتبين أن (٣٩) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٤٠،٢٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أساتذة مشاركين، في حين وجد أن (٣٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٥،١٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أساتذة مساعدين، في حين وجد أن (٩) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٩،٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة أساتذة، في حين وجد أن (١٥) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١٥،٥٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم العلمية غير ما سبق. ويرجع توزيع أفراد عينة الدراسة في الدرجة العلمية إلى طبيعة استجابة العينة.

د.عدد سنوات العمل في هذه الوظيفة

جدول (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات العمل في هذه الوظيفة

عدد سنوات العمل في هذه الوظيفة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	٣٠	٣٠،٩
من خمس سنوات إلى أقل من عشر سنوات	٣٢	٣٣،٠
من عشر سنوات إلى أقل من خمس عشرة سنة	٢٤	٢٤،٧
من خمسة عشرة سنة فأكثر	١١	١١،٣
المجموع	٩٧	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات العمل، حيث يتبين أن (٣٢) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات عملهم في هذه الوظيفة من خمس سنوات إلى اقل من عشر سنوات، في حين وجد أن (٣٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٣٠،٩٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات عملهم اقل من خمس سنوات، في حين وجد أن (٢٤) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (٢٤،٧٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات عملهم من عشر سنوات إلى اقل من خمس عشرة سنة، في حين وجد أن (١١) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته (١١،٣٪) من إجمالي أفراد عينة الدراسة سنوات عملهم من خمس عشرة سنة فأكثر.

٥. أداة الدراسة: تم استخدام الاستبيان أداة لهذه الدراسة؛ لمناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، كما أنها تتيح الحرية لأفراد مجتمع الدراسة باختيار الوقت والمكان المناسبين للإجابة عن فقراتها.

أ. خطوات بناء الاستبانة: تم الاعتماد في بناء الاستبانة على العديد من المصادر وهي:

الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

تحديد المجالات الرئيسة التي تتضمنها الاستبانة والفقرات التي تندرج تحت المجالات.

تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية حيث اشتملت على (٤) مجالات و(٥٠) فقرة.

تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين البالغ عددهم (٦) محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية (الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الملك سعود).

من خلال آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة بالحذف أو الإضافة أو التعديل، حيث استقرت الاستبانة في صورتها النهائية على (٤) مجالات تتضمن (٦٣) فقرة.

ب. مكونات الاستبانة: قد تكون الاستبيان في صورته النهائية من جزأين:

الجزء الأول: يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: ويتكوّن من (٦٣) فقرة، مقسّمة على أربعة محاور، كما يلي:

المحور الأول: مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، ويتكوّن من (٢٢) عبارة.

المحور الثاني: المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، ويتكوّن من (١٩) عبارة.

المحور الثالث: المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، ويتكوّن من (٨) عبارات.

المحور الرابع: الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، ويتكوّن من (١٤) عبارة.

ويقابل كل فقرة من فقرات هذه المحاور قائمة تحمل العبارات التالية (أوافق، أوافق إلى حد ما، لا أوافق) وقد اعتمدت الباحثة على هذا المقياس، لأنه سهل الإعداد والتطبيق، ويعطي المبحوث الحرية في تحديد موقفه ودرجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة، وتم إعطاء كل عبارة من العبارات درجات حسب مقياس ليكرت الثلاثي، وبعد جمع بيانات الدراسة، قامت الباحثة بمراجعتها؛ تمهيداً لإدخالها للحاسوب للتحليل

الإحصائي، وتم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية (الترميز)، حيث أعطيت الإجابة (موافق) ٣ درجات، (موافق إلى حد ما) ٢ درجة، وأعطيت الإجابة (غير موافق) درجة واحدة.

ج. معيار الحكم على استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة:

تم حساب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة؛ من خلال تحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة، وبناءً عليه تم حساب المدى (٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (٢/٣=٠،٦٦)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة لأقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

من ١إلى أقل من ١,٦٦ يمثل (غير موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من ١,٦٧ إلى أقل من ٢،٣٣ يمثل (موافق إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

من ٢،٣٤ إلى أقل من ٣،٠ يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

د. صدق الاستبانة (Scale validity): تم تصميم استبانة لاستطلاع آراء المحكمين حول:

مدى ملاءمة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه.

مدى وضوح صياغة كل عبارة عن عبارات الاستبانة.

تعديل ما ينبغي تعديله من عبارات الاستبانة

مدى مناسبة كل عبارة لقياس ما وضعت من أجله.

إضافة أو حذف ما يرى المحكم من عبارات في أي محور من محاور الاستبانة.

وبعد تحليل ومقارنة آراء المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة، وفق الملاحظات الواردة، وتم بناء الاستبانة بصورتها النهائية. وللتأكد من صدق الاستبانة وثبات فقراتها وقياسها لما وضعت لقياسه، قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة من خلال:

١) صدق المحكمين (Trusties validity): تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين في صورتها الأولية – أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود، وقام السادة المحكمين بإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول بنود الاستبانة ومجالاتها ومدى انتماء الفقرات للمجال ومناسبة للفقرات كذلك وقد استجابت الباحثة لملاحظات ومقترحات السادة المحكمين وأجريت الملاحظات من حذف وتعديل وإضافة.

٢) صدق الاتساق الداخلي للأداة (الصدق البنائي): قامت الباحثة بتطبيق أداة الدراسة ميدانيًّا على بيانات العينة؛ وذلك بحساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما توضح ذلك الجداول التالية:

– المحور الأول: مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

جدول (٥) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) بالدرجة الكلية للمحور.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠،٥٧٩	١٢	٠،٧١٧
٢	٠،٤٤٥	١٣	٠،٦١٧
٣	٠،٦٣٢	١٤	٠،٦٦٠

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
٠،٧٣٢	١٥	٠،٣٣٤	٤
٠،٧٥٥	١٦	٠،٤٢١	٥
٠،٦٤٢	١٧	٠،٦٨٨	٦
٠،٦٧٠	١٨	٠،٦٤٧	٧
٠،٦٦٥	١٩	٠،٧٠٩	٨
٠،٦٢٠	٢٠	٠،٥٧٣	٩
٠،٥٣٦	٢١	٠،٧٩٠	١٠
٠،٦٥٠	٢٢	٠،٧٣٦	١١

** دالة عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

- المحورُ الثاني: المجالاتُ التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

جدول (٦) معاملاتُ ارتباط بيرسون لعبارات محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) بالدرجة الكلية للمحور.

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**٠،٦٠٥	١١	**٠،٤٣٢	١
**٠،٤٠٨	١٢	**٠،٤٩٧	٢
**٠،٦٧٠	١٣	**٠،٤٦٨	٣
**٠،٧٣١	١٤	**٠،٥٨٠	٤

٥	**٠،٤٨٢	١٥	**٠،٦٤٣
٦	**٠،٦٤٠	١٦	**٠،٦٠١
٧	**٠،٧٠٩	١٧	**٠،٦٢٨
٨	**٠،٥٩٥	١٨	**٠،٥٦٣
٩	**٠،٥٧٢	١٩	**٠،٥٠٢
١٠	**٠،٥٧٨		

** دالة عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

- المحورُ الثالثُ: المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعيِّ لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

جدول (٧) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور (المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) بالدرجة الكلية للمحور.

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	**٠،٥٣٣	٥	**٠،٦٦٤
٢	**٠،٦١٦	٦	**٠،٥٣٩
٣	**٠،٦٨٦	٧	**٠،٥٧٨
٤	**٠،٥٥٥	٨	**٠،٥٠٦

** دالة عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

- المحورُ الرابعُ: الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠.

جدول (٨) معاملاتُ ارتباط بيرسون لعبارات محور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) بالدرجة الكلية للمحور.

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**٠،٧٦٤	٨	**٠،٤٠١	١
**٠،٨٠١	٩	**٠،٤٧٨	٢
**٠،٦٨٨	١٠	**٠،٦١٤	٣
**٠،٧١٤	١١	***٠،٦٤٧	٤
**٠،٧٦٧	١٢	**٠،٧٠٨	٥
**٠،٦٤٤	١٣	**٠،٦٨٦	٦
**٠،٦٢٩	١٤	**٠،٦٥٠	٧

** دالة عند مستوى الدلالة ٠،٠١ فأقل.

يتضحُ من الجداول السابقة أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة موجبة ودالة إحصائيًّا وذات قيم متوسطة ومرتفعة، ما يشير إلى أن عبارات محاور الدراسة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

ه. ثباتُ أداة الدِّراسَة: ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، ويقصد به ثبات الاختبار، أي أن يعطي الاختبار النتائج نفسها إذا ما تم استخدامه أكثر من مرة تحت ظروف مماثلة، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة؛ تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha) وقد قامت الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفا كرونباخ، والجدول رقم (٩) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي:

جدول (٩) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات
مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠	٢٢	٠،٩٢٨
المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠	١٩	٠،٨٧٩
المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠	٨	٠،٧٢٣
الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠	١٤	٠،٨٩١
الثبات الكلي للاستبانة	٦٣	٠،٨٦٣

من خلال النتائج الموضحة أعلاه بجدول (٩) يتضح أن معامل الثبات لمحاور الدراسة عالي، حيث يتراوح ما بين (٠،٧٢٣-٠،٩٢٨)، وبلغت قيمة معامل الثبات العام (٠،٨٦٣)، وهي قيمة ثبات مرتفعة توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

٦. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بعد جمع البيانات من إجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبانة، تم إدخالها في الحاسب الآلي ثم تمت معالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ثم القيام بعد ذلك بمجموعة من الأساليب الإحصائية لاستخراج النتائج والتعليق عليها، وحساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة وتحديد استجابات مفرداتها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة، وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بيرسون "person Correlation"، ومعامل ألفا كرونباخ (Chronbach Alpha).

٧. إجراءاتُ تطبيق أداة الدراسة:

الحصول على موافقة المشرف على تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).

الحصول على إذن بتسهيل مهمة البحث من قبل عمادة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتطبيق الأداة (الاستبانة) على عينة الدراسة.

الحصول على إذن بتسهيل مهمة البحث لجمع البيانات من جامعة الأميرة نورة وجامعة الملك سعود.

بدأت الباحثة في الأسبوع الثاني من منتصف الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (١٤٣٨- ١٤٣٩هـ) بتطبيق الأداة (الاستبانة) على العينة.

الحادي عشر: عرض النتائج ومناقشتها:

١. عرض النتائج:

إجابة السؤال الرئيسي: ما مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ؟

للإجابة عن ما مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؛ فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٠) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق					
		%	ك	%	ك	%	ك				

موافق إلى حد ما	١	٠،٧١	٢،٢٨	٤٣،١	٤٤	٤٢،٢	٤٣	١٤،٧	١٥	ساهم القطاع الخاص في تبني ودعم كراسي بحثية داخل الجامعات السعودية	٢
موافق إلى حد ما	٢	٠،٧٠	٢،١٦	٣٣،٣	٣٤	٤٩	٥٠	١٧،٦	١٨	ساهم القطاع الخاص في دعم البحوث الجامعية في الجامعات السعودية	١
موافق إلى حد ما	٣	٠،٧٨	١،٩٩	٢٩،٤	٣٠	٤٠،٢	٤١	٣٠،٤	٣١	ساهم القطاع الخاص في دعم تمويل الغذائي (كافتيرات، مقاهي، مطاعم)	١٩
موافق إلى حد ما	٤	٠،٧٨	١،٩٨	٢٩،٤	٣٠	٣٩،٢	٤٠	٣١،٤	٣٢	ساهم القطاع الخاص في تزويد طلاب الجامعات بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية	١٢

موافق إلى حد ما	٥	٠،٧٤	١،٩٦	٢٥،٥	٢٦	٤٥،١	٤٦	٢٩،٤	٣٠	ساهم القطاع الخاص دعم وتمويل الحملات الصحية داخل الجامعات.	٧
موافق إلى حد ما	٦	٠،٨١	١،٩٥	٣٠،٤	٣١	٣٤،٣	٣٥	٣٥،٣	٣٦	ساهم القطاع الخاص في تبني براءات الاختراع وتسويقها	١٥
موافق إلى حد ما	٧	٠،٦٦	١،٩٢	١٧،٦	١٨	٥٦،٩	٥٨	٢٥،٥	٢٦	ساهم القطاع الخاص في جعل الجامعة شريكة في التنمية الاقتصادية.	٩
موافق إلى حد ما	٨	٠،٦٩	١،٩١	١٩،٦	٢٠	٥٢	٥٣	٢٨،٤	٢٩	ساهم القطاع الخاص في دعم البرامج والأنشطة الطلابية المختلفة داخل الجامعات.	٥
موافق إلى حد ما	٩	٠،٦٤	١،٩٠	١٥،٧	١٦	٥٨،٨	٦٠	٢٥،٥	٢٦	ساهم القطاع الخاص في دعم المبادرات التطوعية داخل الجامعة	٦

موافق إلى حد ما	١٠	٠،٧٥	١،٩٠	٢٣،٥	٢٤	٤٣،١	٤٤	٣٣،٣	٣٤	ساهم القطاع الخاص في تشغيل شركات النظافة العاملة في الجامعات	٢١
موافق إلى حد ما	١١	٠،٧٢	١،٨٨	٢٠،٦	٢١	٤٧،١	٤٨	٣٢،٤	٣٣	ساهم القطاع الخاص في رعاية المسابقات الجامعية	٤
موافق إلى حد ما	١٢	٠،٨٢	١،٨٧	٢٧،٥	٢٨	٣٢،٤	٣٣	٤٠،٢	٤١	ساهم القطاع الخاص في استقطاب أساتذة الجامعات وتدريبهم وتأهيلهم	١٠
موافق إلى حد ما	١٣	٠،٧٠	١،٨٦	١٨،٦	١٩	٤٩	٥٠	٣٢،٤	٣٣	ساهم القطاع الخاص في تعزيز قدرة نظام التعليم الجامعي لتلبية متطلبات التنمية وسوق العمل.	١٤

موافق إلى حد ما	١٤	٠،٧٨	١،٨٦	٢٤،٥	٢٥	٣٧،٣	٣٨	٣٨،٢	٣٩	ساهم القطاع الخاص في تطوير رأس المال البشري وتبني مناهج تعليمية مناسبة تركز على المهارات الأساسية.	١٦
موافق إلى حد ما	١٥	٠،٨١	١،٨٦	٢٦،٥	٢٧	٣٣،٣	٣٤	٤٠،٢	٤١	ساهم القطاع الخاص في تعزيز الخدمات المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة (منحدرات، مواقف سيارات)	١٧
موافق إلى حد ما	١٦	٠،٧٨	١،٨٥	٢٣،٥	٢٤	٣٨،٢	٣٩	٣٨،٢	٣٩	ساهم القطاع الخاص في المشاركة في برامج ابتعاث الطلاب المتفوقين	١٣

موافق إلى حد ما	١٧	٠،٧٠	١،٨٤	١٧،٦	١٨	٤٩	٥٠	٣٣،٣	٣٤	ساهم القطاع الخاص في تكريم أعضاء هيئة التدريس المتميزين في البحوث العلمية	٣
موافق إلى حد ما	١٨	٠،٧٥	١،٨١	٢٠،٦	٢١	٤٠،٢	٤١	٣٩،٢	٤٠	ساهم القطاع الخاص في إنشاء بعض المشاريع الخدمية داخل الجامعات (كالملاعب، ومواقف السيارات، والمطاعم)	١٨
	١٩	٠،٧٥	١،٧٩	١٩،٦	٢٠	٤٠،٢	٤١	٤٠،٢	٤١	ساهم القطاع الخاص في تحسين البيئة التعليمية المحفزة للإبداع والابتكار	١١
موافق إلى حد ما	٢٠	٠،٧٣	١،٧٧	١٧،٦	١٨	٤٢،٢	٤٣	٤٠،٢	٤١	ساهم القطاع الخاص في تأمين الأجهزة التعليمية في الجامعات.	٨

موافق إلى حد ما	٢١	٠،٧٢	١،٧٥	١٦،٧	١٧	٤٢،٢	٤٣	٤١،٢	٤٢	ساهم القطاع الخاص في تعزيز الأمن والسلامة في المباني الجامعية (طفايات حريق، لوحات إرشادية)	٢٢
موافق إلى حد ما	٢٢	٠،٧٥	١،٧٣	١٧،٦	١٨	٣٧،٣	٣٨	٤٥،١	٤٦	ساهم القطاع الخاص في صيانة المباني الجامعية	٢٠
موافق إلى حد ما		٠،٤٧	١،٩٠								

يتضح من الجدول (١٠) ما يلي:

يتضح من الجدول رقم (١٠) والذي يتضمن محور (مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) ويحتوي على (٢٢) فقرة، أن درجة استجابات أفراد عينة الدراسة على (جميع فقرات المحور) جاءت بدرجة موافق إلى حد ما، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (١،٧٣، ٢،٢٨)، ومن ثمّ تشير هذه النتيجة إلى وجود تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠). كما أشارت نتائج الجدول السابق إلى أن في مقدمة الفقرات الخاصة بمحور (مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة أفراد عينة الدراسة جاءت الفقرة رقم (٢) "ساهم القطاع الخاص في تبني ودعم كراسي بحثية داخل الجامعات السعودية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢،٢٨)، وانحراف معياري (٠،٧١)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (١) "ساهم القطاع الخاص في دعم البحوث الجامعية في الجامعات السعودية" بمتوسط حسابي (٢،١٦)،

وانحراف معياري (٠،٧٠)، ويتفق ذلك مع نتائج عدة دراسات كدراسة (الثنيان،١٤٢٩) ودراسة القحطاني (١٤٣٥)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (١٩) "ساهم القطاع الخاص في دعم تمويل الغذائي (كافتيرات، مقاهي، مطاعم)" بمتوسط حسابي (١،٩٩)، وانحراف معياري (٠،٧٨)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (١٢) "ساهم القطاع الخاص في تزويد طلاب الجامعات بالمعارف والمهارات اللازمة لموائمة احتياجات سوق العمل المستقبلية" بمتوسط حسابي (١،٩٨)، وانحراف معياري (٠،٧٨)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (٧) "ساهم القطاع الخاص دعم وتمويل الحملات الصحية داخل الجامعات" بمتوسط حسابي (١،٩٦)، وانحراف معياري (٠،٧٤).جاءت استجابات أفراد عينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس على الفقرة رقم (٨) "ساهم القطاع الخاص في تأمين الأجهزة التعليمية في الجامعات " بالمرتبة العشرين بين عبارات المحور وبدرجة موافق إلى حد ما، بمتوسط حسابي (١،٧٧)، وانحراف معياري (٠،٧٣)، في حين جاءت الفقرة رقم (٢٢) " ساهم القطاع الخاص في تعزيز الأمن والسلامة في المباني الجامعية (طفايات حريق، لوحات إرشادية)" بالمرتبة (٢١)، بمتوسط حسابي (١،٧٥)، وانحراف معياري (٠،٧٢)، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٠) " ساهم القطاع الخاص في صيانة المباني الجامعية "بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (١،٧٣)، وانحراف معياري (٠،٧٥). وتعزو الباحثة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على محور (مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (موافق إلى حدا ما) إلى أن القطاع الخاص يمتلك طبيعة عمل وإمكانات تختلف عن القطاع الحكومي، ولذا على المسئولين محاولة ايجاد خطة لتطوير العمل بين القطاع الخاص والتعليم الجامعي؛ وذلك لأن التعاون مع القطاع الخاص بالضرورة سوف يسهم في تقليل التكلفة على الدولة والارتقاء بالخدمات.

إجابة السؤال الأول: ما المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ؟

للإجابة عن ما المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١١) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٥	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في عقد لقاءات بصفة دورية بين ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي.	٣	٢،٩	٢٤	٢٣،٥	٧٥	٧٣،٥	٢،٧١	٠،٥٢	١	موافق
٧	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في توفير برامج تدريبية للتنمية المهنية للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية.	٥	٤،٩	٣٠	٢٩،٤	٦٧	٦٥،٧	٢،٦١	٠،٥٨	٢	موافق

موافق	٣	٠،٦٢	٢،٦١	٦٧،٦	٦٩	٢٥،٥	٢٦	٦،٩	٧	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تدريب طلاب مؤسسات التعليم الجامعي عملياً في مؤسسات القطاع الحكومي والخاص كجزء من المسؤولية الاجتماعية.	١٠
موافق	٤	٠،٥٤	٢،٥٤	٥٥،٩	٥٧	٤٢،٢	٤٣	٢	٢	يستطيع القطاع الخاص في المساهمة في توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة.	٤
موافق	٥	٠،٦٢	٢،٥٣	٥٩،٨	٦١	٣٣،٣	٣٤	٦،٩	٧	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تشجيع البنوك المحلية على المساهمة في تمويل البحث العلمي.	٦

موافق	٦	٠،٦١	٢،٥٢	٥٧،٨	٥٩	٣٦،٣	٣٧	٥،٩	٦	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في معالجة عدم التوزان بين أعداد الخريجين ونوعيتهم من التخصصات المختلفة مع متطلبات سوق العمل من تلك التخصصات.	١١
موافق	٧	٠،٥٩	٢،٤٩	٥٣،٩	٥٥	٤١،٢	٤٢	٤،٩	٥	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في حل مشكلة العجز في الإنفاق على التعليم عن طريق التبرعات والأوقاف والهبات.	٩
موافق	٨	٠،٦٦	٢،٤٩	٥٧،٨	٥٩	٣٣،٣	٣٤	٨،٨	٩	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في ترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة ومتوازنة لطلاب الجامعات.	١٦

موافق	٩	٠،٥٩	٢،٤٩	٥٣،٩	٥٥	٤١،٢	٤٢	٤،٩	٥	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تطوير إمكانيات الإنسان السعودي وتسليحه بالمهارات والمعارف النوعية المناسبة.	١٩
موافق	١٠	٠،٦٩	٢،٤٨	٥٨،٨	٦٠	٣٠،٤	٣١	١٠،٨	١١	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في مشاركة القطاع العام لخلق بيئة تنافسية في مجال التعليم الجامعي.	١
موافق	١١	٠،٦٤	٢،٤٨	٥٥،٤	٥٦	٣٦،٦	٣٧	٧،٩	٨	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في حفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية التي يحتاجها سوق العمل.	١٢

موافق	١٢	٠،٦٤	٢،٤٨	٥٥،٩	٥٧	٣٦،٣	٣٧	٧،٨	٨	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في التركيز على الابتكار في التقنيات المتطورة وريادة الأعمال.	١٧
موافق	١٣	٠،٦٩	٢،٤٨	٥٨،٨	٦٠	٣٠،٤	٣١	١٠،٨	١١	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في إتاحة الفرص لإعادة تأهيل الشباب والمرونة في التنقل بين مختلف المسارات العلمية.	١٨
موافق	١٤	٠،٦٤	٢،٤٧	٥٤،٩	٥٦	٣٧،٣	٣٨	٧،٨	٨	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في توزيع مؤسسات التعليم الجامعي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.	٣

موافق	١٥	٠،٦٢	٢،٤٥	٥٢	٥٣	٤١،٢	٤٢	٦،٩	٧	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في إعداد البرامج التلفزيونية التعليمية لطلاب الجامعات.	٢
موافق	١٦	٠،٦١	٢،٤٤	٥٠	٥١	٤٤،١	٤٥	٥،٩	٦	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في إتاحة المجال للتنوع في الجهات التي تقدم الخدمات التعليمية.	٨
موافق	١٧	٠،٧١	٢،٤٢	٥٤،٩	٥٦	٣٢،٤	٣٣	١٢،٧	١٣	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مجال تعليمي.	١٥

موافق	١٨	٠،٦٤	٢،٣٦	٤٥،١	٤٦	٤٦،١	٤٧	٨،٨	٩	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في وضع آلية مناسبة وفعالة تضمن ارتباط مخرجات مراكز البحث والتطوير باحتياجات القطاع الإنتاجي.	١٣
موافق إلى حد ما	١٩	٠،٧٢	٢،٢٦	٤٢،٢	٤٣	٤٢،٢	٤٣	١٥،٧	١٦	يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تطوير وبناء المناهج وأساليب التعليم الجامعي.	١٤
		٠،٣٦	٢،٤٩								

يتضح من الجدول رقم (١١) والذي يتضمن محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) ويحتوى على (١٩) فقرة، أن درجة استجابات أفراد عينة الدراسة على (جميع فقرات المحور) جاءت بدرجة (موافق) فيما عدا فقرة واحدة، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢،٣٦، ٢،٧١)، ومن ثمّ تشير هذه النتيجة إلى وجود تقاربًا في استجابات عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠). كما أشارت نتائج الجدول الجدول السابق إلى أن في مقدمة الفقرات الخاصة بمحور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت الفقرة

رقم (٥) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في عقد لقاءات بصفة دورية بين ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات التعليم الجامعي " بالمرتبة الأولى بين عبارات المحور وبدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٢،٧١)، وانحراف معياري (٠،٥٢)يليها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٧) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في توفير برامج تدريبية للتنمية المهنية للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية" بمتوسط حسابي (٢،٦١)، وانحراف معياري (٠،٥٨)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (١٠) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تدريب طلاب مؤسسات التعليم الجامعي عمليًا في مؤسسات القطاع الحكومي والخاص كجزء من المسؤولية الاجتماعية" بمتوسط حسابي (٢،٦١)، وانحراف معياري (٠،٦٢)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (٤) "يستطيع القطاع الخاص في المساهمة في توجيه الطلاب نحو الخيارات الوظيفية والمهنية المناسبة" بمتوسط حسابي (٢،٥٤)، وانحراف معياري (٠،٥٤)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (٦) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تشجيع البنوك المحلية على المساهمة في تمويل البحث العلمي" بمتوسط حسابي (٢،٥٣)، وانحراف معياري (٠،٦٢)، وفي مقابل جاءت في المرتبتين الأخيرتين الفقرة (١٣) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في وضع آلية مناسبة وفعالة تضمن ارتباط مخرجات مراكز البحث والتطوير باحتياجات القطاع الإنتاجي" بمتوسط حسابي (٢،٣٦)، والفقرة (١٤) "يستطيع القطاع الخاص المساهمة في تطوير وبناء المناهج وأساليب التعليم الجامعي" بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (٢،٢٦). وتعزو الباحثة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة نظر أفراد الدراسة (موافق) إلى أن المملكة العربية السعودية تولى اهتمامًا كبيرا بالتعليم الجامعي وهى من أكثر بلاد العالم إنفاقًا عليه، ويشهد قطاع التعليم بها نموًّا قويًّا ويزخر بفرص استثمارية واعدة تحفز القطاع الخاص على توجيه المزيد لاستثمارات نحو هذا المجال الذي أصبح يمثل أولوية كبيرة لدى المجتمعات الخليجية عامة والمملكة بصفة خاصة.

إجابة السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ؟

للإجابة عن: ما المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟ فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٢) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق					
		ك	%	ك	%	ك	%				
٥	بيروقراطية الإجراءات مع صعوبتها وطول المدة المبذولة في تحقيق الطلب من الجهات التعليمية.	٤	٣،٩	٣٧	٣٦،٣	٦١	٥٩،٨	٢،٥٦	٠،٥٧	١	موافق
٣	عدم وجود قنوات مباشرة للاتصال بين المستثمرين من القطاع الخاص ومنسوبي التعليم الجامعي.	٥	٤،٩	٣٧	٣٦،٣	٦٠	٥٨،٨	٢،٥٤	٠،٥٩	٢	موافق

موافق	٣	٠،٦٦	٢،٥٠	٥٨،٨	٦٠	٣٢،٤	٣٣	٨،٨	٩	صعوبة الاتصال بين المهتمين بالاستثمار في التعليم الجامعي والمستثمرين.	٢
موافق	٤	٠،٦٦	٢،٤٨	٥٦،٩	٥٨	٣٤،٣	٣٥	٨،٨	٩	قلة الندوات والمؤتمرات التي تجمع بين المستثمرين في القطاع الخاص ومنسوبي التعليم.	٤
موافق	٥	٠،٥٩	٢،٤٤	٤٩	٥٠	٤٦،١	٤٧	٤،٩	٥	عدم وجود مؤشرات تعليمية استشرافية واضحة، يسترشد بها المستثمر عند الدخول في الاستثمار.	٦
موافق	٦	٠،٦٣	٢،٤٠	٤٨	٤٩	٤٤،١	٤٥	٧،٨	٨	عدم إحساس القطاع الخاص بأهمية الاستثمار في التعليم الجامعي.	١
موافق	٧	٠،٦٠	٢،٣٩	٤٥،١	٤٦	٤٩	٥٠	٥،٩	٦	قلة وعي المسؤولين في القطاع الخاص بكيفية الاستثمار في التعليم.	٧
موافق	٨	٠،٦١	٢،٣٥	٤٢،٢	٤٣	٥١	٥٢	٦،٩	٧	مركزية التعليم في المملكة العربية السعودية.	٨

موافق	٠،٣٦	٢،٤٦	المتوسط الحسابي العام

يتضح من الجدول (١٢) والذؤ يتضمن محور (المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) ويحتوى على (٨) فقرات، أن درجة استجابات أفراد عينة الدراسة على (جميع فقرات المحور) بدرجة (موافق)، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢،٣٥، ٢،٥٦)، ومن ثمّ تشير هذه النتيجة إلى وجود تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠). كما أشارت نتائج الجدول السابق إلى أنه في مقدمة الفقرات الخاصة بمحور (المعوقات التي تحدّ من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت الفقرة رقم (٥) "بيروقراطية الإجراءات مع صعوبتها وطول المدة المبذولة في تحقيق الطلب من الجهات التعليمية" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٢،٥٦)، وانحراف معياري (٠،٥٧)، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة رقم (٣) "عدم وجود قنوات مباشرة للاتصال بين المستثمرين من القطاع الخاص ومنسوبي التعليم الجامعي"، بمتوسط حسابي (٢،٥٤)، وانحراف معياري (٠،٥٩)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة رقم (٢) وهي: "صعوبة الاتصال بين المهتمين بالاستثمار في التعليم الجامعي والمستثمرين "، بمتوسط حسابي (٢،٥٠)، وانحراف معياري (٠،٦٦)، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٨) "مركزية التعليم في المملكة العربية السعودية" بمتوسط حسابي (٢،٣٥)، وانحراف معياري (٠،٦١). وتعزو الباحثة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على المحور (المعوقات التي تحدّ من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠م) والتي جاءت بدرجة (موافق) إلى أن هناك حاجة ماسة إلى إسهام القطاع الخاص في التعليم العالي وذلك بسبب ضعف قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص واعتماد تمويل التعليم العالي على الميزانية الحكومية وقلة الاهتمام بالأنشطة البحثية التي تسهم في حل مشكلات القطاع الخاص وعدم استجابة مؤسسات التعليم العالي لمتغيرات العصر ومتطلباته.

إجابة السؤال الثالث: ما الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ؟

للإجابة عن: ما الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الدراسة الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كالتالي:

جدول (١٣) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠

م	العبارة	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافق
		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق					
		%	ك	%	ك	%	ك				

موافق	١	٠،٥٥	٢،٦٨	٧١،٦	٧٣	٢٤،٥	٢٥	٣،٩	٤	تشجيع الجامعات السعودية على تحسين ممارساتها في مجال تسويق خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية والتدريبية بما يعين على تنمية مواردها المالية الذاتية وفق مضامين رؤية ٢٠٣٠.	١٤
موافق	٢	٠،٥٩	٢،٥٨	٦٢،٧	٦٤	٣٢،٤	٣٣	٤،٩	٥	الاستناد إلى الدراسات العلمية للتحقق من احتياجات سوق العمل.	٢
موافق	٣	٠،٥٩	٢،٥٥	٥٩،٨	٦١	٣٥،٣	٣٦	٤،٩	٥	التركيز في التعليم على التقنية والتكنولوجيا والمعارف التطبيقية والمهنية.	٧

موافق	٤	٠،٦٥	٢،٥٥	٦٣،٧	٦٥	٢٧،٥	٢٨	٨،٨	٩	إبرام اتفاقيات وشراكات بين وحدات التطوير الجامعي في الجامعات السعودية وجامعات عالمية رائدة.	١٣
موافق	٥	٠،٥٧	٢،٥٤	٥٧،٨	٥٩	٣٨،٢	٣٩	٣،٩	٤	التركيز على البرامج التدريبية التي لها علاقة باحتياجات سوق العمل.	٣
موافق	٦	٠،٥٨	٢،٥٢	٥٥،٩	٥٧	٤٠،٢	٤١	٣،٩	٤	توزيع الخدمات التعليمية بين القرى والأرياف والمدينة وإعطاء فرص تعليمية متساوية.	٦
موافق	٧	٠،٦٩	٢،٤٨	٥٨،٨	٦٠	٣٠،٤	٣١	١٠،٨	١١	فتح المجال للتعليم والتدريب لكل فئات المجتمع.	٤
موافق	٨	٠،٦٤	٢،٤٦	٥٣،٩	٥٥	٣٨،٢	٣٩	٧،٨	٨	العمل على وضع مناهج ومقررات دراسية تحفز الأبداع والابتكار عند الطلاب.	١

موافق	٩	٠،٦٨	٢،٤٦	٥٦،٩	٥٨	٣٢،٤	٣٣	١٠،٨	١١	متابعة الخرجين والاستفادة من خبراتهم في بيئات العمل.	٩
موافق	١٠	٠،٦٢	٢،٤٦	٥٢،٩	٥٤	٤٠،٢	٤١	٦،٩	٧	التواصل مع مؤسسات التوظيف لمعرفة احتياجاتهم ووضع البرامج التعليمية المناسبة.	١٢
موافق	١١	٠،٧١	٢،٤٥	٥٧،٨	٥٩	٢٩،٤	٣٠	١٢،٧	١٣	محاولة التخلص من النظرة السلبية تجاه القطاع الخاص عن طريق البرامج التعليمية المناسبة لجميع فئات المجتمع.	١٠
موافق	١٢	٠،٦٧	٢،٤٣	٥٢،٩	٥٤	٣٧،٣	٣٨	٩،٨	١٠	فتح المجال أمام المراكز البحثية ودعمها ماديًا ومعنويًا.	٨
موافق	١٣	٠،٧٤	٢،٣٥	٥١	٥٢	٣٣،٣	٣٤	١٥،٧	١٦	خلق بيئة منافسة في البيئة التعليمية.	٥
موافق	١٤	٠،٧٣	٢،٣٥	٥٠	٥١	٣٥،٣	٣٦	١٤،٧	١٥	تنويع البرامج التدريبية والتعليمية حتى تتناسب مع بيئات العمل المختلفة.	١١
موافق		٠،٤٢	٢،٤٩								

يتضح من الجدول رقم (١٣) والذي يتضمن محور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) ويحتوي على (١٤) فقرة، أن درجة استجابات أفراد عينة الدراسة على (جميع فقرات المحور) بدرجة (موافق)، حيث تراوحت متوسطاتهم الحسابية بين (٢،٣٥، ٢،٦٨)، ومن ثمّ تشير النتيجة السابقة إلى وجود تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠). كما أشارت نتائج الجدول السابق أنه في مقدمة الفقرات الخاصة بمحور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاءت الفقرة (١٤) "تشجيع الجامعات السعودية على تحسين ممارساتها في مجال تسويق خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية والتدريبية بما يعين على تنمية مواردها المالية الذاتية وفق مضامين رؤية ٢٠٣٠" بالمرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (٢،٦٨)، وانحراف معياري (٠،٥٥)، يليها في المرتبة الثانية الفقرة (٢) "الاستناد إلى الدراسات العلمية للتحقق من احتياجات سوق العمل"، بمتوسط حسابي (٢،٥٨)، وانحراف معياري (٠،٥٩)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الفقرة (٧) "التركيز في التعليم على التقنية والتكنولوجيا والمعارف التطبيقية والمهنية"، بمتوسط حسابي (٢،٥٥)، وانحراف معياري (٠،٥٩)، وفي المرتبة الرابعة جاءت الفقرة رقم (١٣) "إبرام اتفاقيات وشراكات بين وحدات التطوير الجامعي في الجامعات السعودية وجامعات عالمية رائدة" بمتوسط حسابي (٢،٥٥)، وانحراف معياري (٠،٦٥)، وفي المرتبة الخامسة جاءت الفقرة رقم (٣) "التركيز على البرامج التدريبية التي لها علاقة باحتياجات سوق العمل"، بمتوسط حسابي (٢،٥٤)، وانحراف معياري (٠،٥٧)، وفي المرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة رقم (٥) "خلق بيئة منافسة في البيئة التعليمية" بالمرتبة الثالثة عشر بين عبارات المحور وبدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٢،٣٥)، وانحراف معياري (٠،٧٤). وتعز الباحثة درجة موافقة أفراد عينة الدراسة حول محور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠) إلى أن الاستثمار في التعليم يحتل مكانة هامة بين أولويات الاستثمار ويجب أن يوجه إلى ما

يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين فئات المجتمع وكذلك بين مختلف مسارات وجهات ومستويات التعليم؛ لهذا يجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذى يهيمن على آليات تحقيق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانيات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

٢. مناقشة النتائج:

إجابة السؤال الرئيس: ما مدى إسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ ؟

يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (مدى اسهام القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠)، حيث أن المتوسط الحسابي لهم يتراوح ما بين (١,٧٣ إلى ٢,٢٨)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الحريري (٢٠١٠) والتي اشارت إلى وجود دور للقطاع الخاص في القطاع الخاص في تحقيق جودة التعليم العالي، في حين اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة القحطاني (١٤٣٥) والتي أشارت إلى وجود قصور في السياسات المنظمة للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص (سوق العمل).

إجابة السؤال الأول: ما المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

يوجد تقارب في استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس على محور (المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠)، حيث أن المتوسط الحسابي لهم ما بين (٢،٢٦ إلى ٢،٧١)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية والثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، واتفقت هذه النتيجة مع أحد نتائج دراسة الثنيان (١٤٢٩) والتي أشارت لإمكانية مساهمة البنوك الخاصة في تمويل البحث العلمي بالجامعات السعودية.

إجابة السؤال الثاني: ما المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (المعوقات التي تحد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠)، حيث أن المتوسط الحسابي لهم يتراوح ما بين (٢،٣٥ إلى ٢،٥٦)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع أحد نتائج دراسة صائغ (٢٠٠٣) والتي أشارت إلى وجود مجموعة من المعوقات من بينها وجود خلل وعدم مواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل (القوى العاملة).

إجابة السؤال الثالث: ما الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠؟

يوجد تقارب في استجابات عينة أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس على محور (الآليات التي يمكن للقطاع الخاص استثمارها في مجال التعليم الجامعي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠)، حيث أن المتوسط الحسابي لهم يتراوح ما بين (٢،٣٥ إلى ٢،٦٨)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي، وقد اتفقت هذه النتيجة مع أحد نتائج دراسةJohnson (2003) والتي أشارت إلى عديد من أوجه المساهمة التي يمكن أن تسهم في تطوير تمويل التعليم ومنها زيادة نسبة مؤسسات التعليم الخاصة لتخفيف العب عن المؤسسات الحكومية.

الثاني عشر: توصيات الدراسة:

عقد ورش عمل على مستوى وزارة التعليم ممثلة في قطاع التعليم الجامعي ومؤسسات القطاع الخاص المساهمة باستثماراتها في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لتشجيع الجامعات السعودية على تحسين ممارساتها في مجال تسويق خدماتها التعليمية والبحثية والاستشارية بما يعين على تنمية مواردها المالية الذاتية وفق رؤية ٢٠٣٠.

توجيه استثمارات القطاع الخاص إلى إنشاء الكراسي البحثية، وعقد دراسات وأبحاث علمية حول كيفية الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص في التعليم الجامعي.

إعادة النظر في مسألة توزيع استثمارات لقطاع الخاص في مؤسسات التعليم الجامعي، مع التركيز على الاستثمار في مؤسسات التعليم الجامعي في قطاعات التقنية والتكنولوجيا والمعارف التطبيقية والمهنية، ومجال التدريب.

الثالث عشر: مقترحاتٌ لدراساتٍ مستقبلية.

دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العام والجامعي.

تصور مقترح لدور القطاع الخاص في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

معوقات نجاح الجامعة في توثيق علاقتها بالقطاع الخاص ووضع الحلول المناسبة.

المراجعُ:

- المراجعُ العربيةُ:

الثنيان، سلطان. (١٤٢٩). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، الرياض.

الحريري، خالد. (٢٠١٠). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. عدن: دار جامعة عدن للنشر والتوزيع.

رؤية المملكة ٢٠٣٠. (١٤٣٩). منشورة على الموقع الإلكتروني: Vision2030.gov.sa.

الزهراني، متعب. (٢٠١٥). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات القطاع الخاص تجاه الشباب السعودي –دراسة مطبقة في مدينة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، الرياض.

الشركات السعودية والمسؤولية الاجتماعية – التحديات وسبل التقدم (٢٠٠٧). دراسة استكشافية من شركة تمكين للاستثمارات الإدارية والتنموية والمعهد الدولي لاقتصاد البيئة والصناعة جامعة لند، السويد.

الشوبكي، سمير. (٢٠٠٦). المعجم الإداري. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

صانع، عبد الرحمن. (٢٠٠٣). التعليم وسوق العمل في المملكة العربية السعودية رؤية مستقبلية للعام ١٤٤١/٤٠ه (٢٠٢٠). بحث مقدم إلى اللقاء السنوي الحادي عشر للجمعية العربية السعودية للعلوم التربوية والنفسية والمنعقد بجامعة الملك سعود، الرياض.

الصانع؛ ومتولي، عبد الرحمن، ومصطفى. (١٤٢٤). الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الأعمال والإنتاج في دول الخليج العربية. الرياض: مكتب التربية لدول الخليج العربي.

العتيبي، فهد. (١٤٢٥). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، الرياض.

العتيبي، منير. (٢٠١٠). مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. دراسة تحليلية. المجلة التربوية بجامعة الكويت. الكويت، مج (٢٤) ع (٩٤)، ص ص ٢٥١-٢٨٨.

علي، ماهر. (٢٠١٢). الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة –معالجة محلية ودولية وعالمية لقضايا التنمية. المكتب الجامعي الحديث الطبعة الأولى.

العواد، خالد. (١٤٢٣). نحو خطة لتطوير التعليم، بحث مقدم في اللقاء العاشر لقادة العمل التربوي بوزارة المعارف. بحث مقدم إلى اللقاء العاشر بوزارة المعارف ١٤٢٣هـ، جدة.

الغرفة التجارية. (٢٠٠٨). سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

القحطاني، ريم. (١٤٣٥). تسويق بحوث الجامعات السعودية: مدخل استراتيجي لتفعيل الشراكة المجتمعية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود، الرياض.

القحطاني، محمد. (١٤٢٩). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة أم القرى، مكة.

كنساوي، محمود. (٢٠٠١).توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع –توجهات مستقبلية). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

الكواز، أحمد. (٢٠٠٨). بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

وثيقة رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠١٦) تم الاسترجاع بتاريخ ١٤٣٨/٥/٢٥ه على الرابط التالي: Saudi_Vision2030_AR%20(5).pdf.

- المراجع الأجنبية:

Citation: Shin, J., Milton, S., (2004). The effects of performance budgeting and funding programs on graduation rate in public four-year colleges and universities. Education Policy Analysis Archives, 12(22).P.P 1-27. Retrieved [Date] from http://epaa.asu.edu/epaa/v12n22/

Johnson, Bruce.(2003) Higher Education Finance and accessibility Tuition Fees and Student Loans in Sub-Saharan Africa. 23/1/2003. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/252580428.